

مدى التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية

إشراف الدكتور
نضال العريبيد

إعداد طالب الدكتوراه
فراس بك الشريف

قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد
جامعة دمشق

الملخص

يعدُّ موضوع التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر أحد الاتجاهات الحديثة المهمة لكل من السلطات الرقابية والمصارف على حد سواء كونها تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها وتحسين عملياتها وتفعيل إدارة المخاطر لديها. وهدف هذا البحث إلى تعرف درجة التزام مصرف سورية المركزي بتطبيق متطلبات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في ظل معايير بازل الدولية، ولتحقيق غايات البحث فقد قام الباحث بتطوير استبانة ومن ثم توزيعها على العاملين في مصرف سورية المركزي الذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (70) استبانة أعيد منها (65) استبانة، واستخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين (ANOVA) والاختبار الإحصائي (T- test) و (F-test) اللازمة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات.

أشارت نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث إلى عدم التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر، كما قدمت الدراسة عدداً من التوصيات الرامية إلى ضرورة التزام المصرف المركزي بمعايير التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر ووضع إجراءات وخطط عملية قابلة للتنفيذ لمواجهة المخاطر التي تواجه المصرف.

مفاتيح الكلمات: التدقيق الداخلي المبني على المخاطر - مخاطر مصرفية - المصرف المركزي.

مقدمة: Introduction

تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي والرقابة المصرفية في السنوات الأخيرة، وقد وصل هذا الاهتمام ذروته خاصة بعد أزمة الرهن العقاري التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2008 والتي تسببت في سقوط كبار المصارف الاستثمارية وبيوت التمويل ومؤسسات التأمين وإفلاس عمالقة المال، ويأتي ذلك نتيجة لغياب دور المدققين الداخليين والخارجيين على السواء في الكشف عن الممارسات التي تحدث داخل المؤسسات المالية والمصرفية في التلاعب بقوائمها المالية سعياً منها لتحسين أوضاعها المالية وتجميلها وتحقيق مكاسب وأهداف شخصية على حساب الأطراف كافة، مما أدى إلى فقدان الثقة بالبيانات المالية من جهة ومدققي الحسابات من جهة ثانية.

أثبت الخبراء أن معظم الدول النامية أو المتقدمة التي شهدت أزمات مالية واقتصادية خلال القرن الماضي كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، ومن هنا جاء اقتراح لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية (Committee on Banking) Regulations and Supervisory Practices بإصدار ورقة تتضمن إطاراً لتقييم أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلية في عام 1988 لتكون قابلة للتطبيق العملي من قبل الوظائف الإشرافية المصرفية، والعمل على تعديلها في شهر آب 2001 وفق معايير ومناهج جديدة تركز على ضرورة تبني أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كردة فعل على حاجة المصارف المركزية لوجود نظام رقابي شامل يأخذ بالحسبان إدراج أنواع جديدة من المخاطر المصرفية، ونتيجة لردود الأفعال التي تلقته اللجنة وعملها المستمر مع الأطراف كافة تم إعلان الوثيقة بشكلها النهائي في منتصف عام 2006 التي قدمت المزيد من التفاصيل الخاصة بالمنهج المتقدمة المختلفة.

إلا أن التطبيقات غير المكتملة لتلك التعليمات والمعايير من قبل المصارف كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى إخفاق وإفلاس بعض المصارف العالمية في الآونة الأخيرة، وقد أرجع الخبراء ذلك إلى غياب التدقيق الفعال وضعف نظام الرقابة الداخلية لديها مما انعكس سلبياً على موجوداتها وأنظمتها الإدارية.

في ظل هذه المعطيات ركزت معظم الدراسات والأدبيات المحاسبية على أهمية بناء منهجية جديدة لإدارة المخاطر المصرفية تقوم على تعزيز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر (Risk-Based Internal Audit)، فضلاً عن تقييم دوري للإجراءات المتبعة من أجل تفعيل قدرة نظام الرقابة

الداخلي على القياس والمراقبة والتحكم، وأكدت هذه الدراسات ضرورة التزام المصارف بتقديم المزيد من المعلومات المحاسبية والمالية لأغراض التدقيق والتقييد الكامل بالتعليمات الرقابية وفق معايير بازل الدولية.

في إطار هذا السياق وتماشياً مع الاتجاهات العالمية ومعايير لجنة بازل التي فرضت العديد من القواعد والمعايير المرتبطة بزيادة فعالية التدقيق الداخلي لدى المصارف وفق أسس المخاطر، فقد حرص مصرف سورية المركزي على تطبيق توصيات لجنة بازل بشيء من التمهّل والتدرج، إذ تتولى مديرية التدقيق الداخلي بحسب المادة /81/ من النظام الداخلي لمصرف سورية المركزي لعام 2009 مهمة التحقق من صحة نشاطات مديريات وفروع المصرف المختلفة وسلامتها، وفحص وتقييم كفاءة نظام الضبط الداخلي وفعاليتيه، وتدقيق جميع حسابات المصرف ووجود الأوراق الثبوتية المؤيدة لها، فضلاً عن مراقبة مستويات الأمن والحماية المطبقة على الأجهزة ونظم المعلومات وتقييمها، وإعداد ورفع التقارير المتضمنة نتائج فحصها وتقييمها وتحليلها لنشاطات وعمليات مديريات المصرف كلها.

مشكلة البحث: *Research Problem Definition*

أصبحت المصارف مطالبة بتقديم المعلومات الملائمة حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، ومن ثم يترتب على كل مصرف رسم سياسة معينة للتدقيق الداخلي يثبت فيها اتجاهاته وأهدافه، والأسس التي تبنى عليها، وهذا يتطلب وجود إدارة قادرة على وضع منهج علمي متكامل يقوم على تصميم إجراءات وتنفيذها من شأنها التأكد من صحة موجودات المصرف وسلامتها وحمايتها، وإدارة المخاطر المرتبطة بها وتقييمها، وتقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب عليها إلى الحد الأدنى.

في هذا المجال يواجه مصرف سورية المركزي مشاكل مالية ومحاسبية وإدارية كبيرة نتيجة غياب التدقيق وضعف نظام الرقابة الداخلية، ويظهر ذلك بشكل أساسي من خلال عدم وجود استراتيجيات تطوير واضحة لأساليب التدقيق الداخلي وإجراءاته المستندة إلى المخاطر، وعدم كفاية الضوابط الرقابية للمستندات المؤيدة للعمليات المالية، مما ينعكس بشكل سلبي على أوضاعه المالية وعملياته، هذا فضلاً عن عدم تقيده بالقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية، ويتجلى ذلك بعدم تنفيذ التعليمات التطبيقية المحددة لمهام التدقيق الداخلي بشكل كامل، وعدم متابعة المخاطر المالية والتشغيلية لنشاطات المصرف، وذلك لعدم وجود هيكل إداري وتنظيمي محدد لمديرية التدقيق الداخلي في المصرف.

ومن ثمّ تتمحور مشكلة البحث في إمكانية تطبيق منهجيات التدقيق الداخلي بالاستناد إلى المخاطر، ومدى استجابة قرارات مصرف سورية المركزي وتعليماته لمعايير لجنة بازل 2، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بجملة من التساؤلات:

- 1- هل يلتزم مصرف سورية المركزي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية.
- 2- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر تعزى للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الدراسات السابقة : Literature Review

قام الباحث بعرض أهم الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث، والتركيز على أبرز النتائج التي توصلت إليها:

الدراسات الأجنبية:

- 1.دراسة Anjan Kumer Roy 2008م، بعنوان: " التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: الحاجة إلى مدخل التدقيق وفق المخاطر في القطاع المصرفي لتنفيذ مقررات بازل 2":¹

حاولت هذه الدراسة التركيز على أهمية تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر Risk-Based Internal Audit (RBIA) في المصارف التجارية بما ينسجم والتعليمات المصرفية، وأشارت إلى أن هناك صعوبات تواجه تلك المصارف في تطبيق الأساليب المتقدمة للتدقيق. واستند البحث إلى السؤال الآتي: هل تستطيع نماذج التدقيق الداخلي المستندة إلى المخاطر تقييم مدى قدرة المصارف التجارية على الالتزام بالمعايير الرقابية الدولية؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة من القوائم المالية للمصارف التجارية في بعض الدول الأوروبية خلال عام 2006 ، واختبار خبرة موظفي التدقيق الداخلي لدى المصارف في التقييم الفعال لصحة الأرقام المحاسبية.

¹ Anjan Kumer Roy, 2008, "Risk Based Internal Audit – Need for Such Approach in Banking Sector for Implementation of BASEL II Accord", The England Accountant/July.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- يؤدي استخدام أسلوب RBIA إلى زيادة أرباح المصارف التجارية.
- إن تطوير منهجية RBIA يتم من خلال الإدارة الفعالة للنشاطات الخاضعة للتدقيق الداخلي في المصارف التجارية.
- يعدُّ أسلوب RBIA إحدى الأدوات الحديثة المهمة التي تساعد الإدارة على الالتزام بمعايير بازل 2 المتعلقة بضبط المخاطر.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف باتباع منهجية RBIA وتوفير البيئة التقنية والإدارية والتنظيمية اللازمة لها، مع تأكيد التزامها الكامل بالمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها كلها والتي تعيق استخدام الأساليب الحديثة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

2. دراسة Vejay Khanna 2008، بعنوان: " التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف الهندية: مدخل معدل ومطور للتدقيق"¹

أشارت الدراسة إلى اهتمام المصرف المركزي الهندي بمتطلبات بازل 2 المتعلقة بمدخل التدقيق الداخلي المبني على المخاطر ("Risk- Based Internal Audit "RBIA") وضرورة استخدامه من قبل المصارف الهندية خلال مدد محددة للتنفيذ. وأوضح الباحث في الدراسة الخطوات الواجب اتباعها لتطبيق أسلوب RBIA في المصارف، والذي يستند إلى تقدير المخاطر وبناء خطة التدقيق الداخلي، ثم تقرير النتائج.

اختيرت عينة من أقسام التدقيق الداخلي لدى المصارف، وافترضت الدراسة وجود فروقات جوهرية في تنفيذ المصارف لآلية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- وجود فروقات جوهرية بين المصارف من حيث استخدامها لأسلوب التدقيق الداخلي وفق المخاطر.

¹ Vejay Khanna, 2008, "Risk-Based Internal Audit in Indian Banks: A Modified and Improved Approach for Conduct of Branch Audit", The Icfai University Journal of Audit Practice, Vol. V, No. 4,

- تحاول بعض المصارف الهندية تخفيض تكاليفها الناجمة عن تبني الأساليب الحديثة في الرقابة، وعدم الامتثال لتعليمات المصرف المركزي.

وبناء على النتائج أوصت الدراسة بالالتزام المصارف الهندية بمتطلبات المصرف المركزي، كما اقترحت نموذجاً مطوراً لإجراءات التدقيق وبناء الخطة التدقيقية يستند إلى تحديد القيم التنبؤية أو المستقبلية باستخدام معادلات رياضية لهذا الغرض عند مستوى مقبول من المخاطر، وضرورة تطبيقه بشكل كامل لدى المصارف.

3. دراسة معهد المدققين الداخليين الأمريكيين IIA 2006، بعنوان: مدى

تطبيق تقييم المخاطر في عمليات التدقيق Risk Assessment Practices

1:Survey

قام المعهد بإجراء دراسة مسحية على 291 شركة مالية في دول مختلفة لاختبار مدى تطبيق أسلوب تقييم المخاطر في بناء خطة إدارة التدقيق الداخلي من خلال استبيان تم تصميمه لاختبار هذا الجانب.

أظهرت نتائج الدراسة أن 50% من العينة تستخدم أنظمة جديدة في تقدير المخاطر وتعتمد على مواردها الذاتية في بناء هذه الأنظمة، و7% تقوم بشراء أنظمة جاهزة، أما العينة المتبقية فلم تحدد. ولمعرفة دورية التطوير أوضحت الدراسة أن 63% من العينة تقوم بتطوير نماذجها مرة سنوياً، وأن 58% من العينة تحقق قيمة مضافة كبيرة من استخدام هذه النماذج.

وأكدت الدراسة ضرورة اعتماد الشركات المالية للأساليب والطرائق الحديثة لبناء خطة التدقيق الداخلي، وتطوير النماذج المستخدمة لدى الشركات والمصارف التي لا تقوم بتطوير وتحديث نماذجها.

4. دراسة Andreas G. Koutoupis and Anastasios Tsamis 2009

بعنوان: " التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف اليونانية"²

أظهرت الدراسة النظرية والتجريبية للبحث أن الضغوط والتعليمات التنظيمية في اليونان كان لها الأثر الكبير والإيجابي بشكل عام في استجابة المصارف لاستخدام التدقيق الداخلي وفق أسلوب

¹ www.IIA.com.

² Andreas G. Koutoupis and Anastasios Tsamis, 2009, "Risk based internal auditing within Greek banks: a case study approach", Journal of Management and Governance, Volume 13, Numbers 1-2 /May.

المخاطر، وأن بناء خطة التدقيق تعتمد على مدير التدقيق الداخلي وخبرة المدققين الداخليين. كما أوضحت الدراسة أن المصارف الكبرى في اليونان تتبع مدخل RBIA، أما المصارف الصغيرة فلا تزال تواجه صعوبة في تحديد مخاطرها، وتحتاج إلى مدة أطول حتى تتمكن من بناء نظامها المحاسبي والإداري.

اختبرت الدراسة مدى فعالية إدارة المخاطر وأسلوب RBIA في المصارف اليونانية، بالاعتماد على دراسة ثلاثة مصارف كبرى في اليونان وتحليلها وتقييمها وإجراء مقارنة بينها من حيث مدى التزامها بمتطلبات بازل 2 للرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشرط الضروري واللازم لآلية العمل mechanism to work في المصارف يكون بواسطة استخدام التدقيق الداخلي المبني على قياس المخاطر، علاوة على ذلك فإن المتطلبات القانونية للإشراف والرقابة تدفع المصارف لتنشيط إدارة المخاطر لديها، عندئذ يمكن ذلك للمصارف التي تستخدم التدقيق الداخلي وفق المخاطر في قوائمها المالية.

وأوصى الباحثان بإعادة بناء الأنظمة المحاسبية والإدارة للمصارف الصغيرة، والتزام جميع المصارف بالتعليمات الرقابية والمتطلبات القانونية الخاصة بالرقابة الداخلية، فضلاً عن تفعيل إدارات المخاطر لديها لتتمكن من استخدام منهجية التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر بشكل ناجح.

5. دراسة Natalia Kotchetova, Thomas M. Kozloski, William F. Messier, Jr.

2006، 2006 م، بعنوان: العلاقة بين تقديرات خطر المراجعين في أسلوب التدقيق

الداخلي المستند إلى المخاطر¹:

اختبرت الدراسة عدداً من الفرضيات المرتبطة بتحديد المراجع لخطر العمليات والمخاطر الناشئة عن نشاطات الشركات المحاسبية المدققة، حيث بلغت عينة الدراسة 134 شركة تدقيق محاسبي، وحلّل أثر كل من التغيرات في مخاطر الأعمال على مخاطر المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين التغيرات في مخاطر الأعمال ومخاطر المراجعة، كما أوصت بضرورة اعتماد مدخل التدقيق وفق مخاطر الأعمال، وقيام المدققين ببناء خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي بالاستناد إلى تلك المخاطر.

1 Natalia Kotchetova, Thomas M. Kozloski, William F. Messier, Jr. 2006, "Linkages Between Auditors' Risk Assessments in a Risk – Based Audit ", Norwegian School of Economics and Business Administration, www.ssm.com

الدراسات العربية:

1.دراسة القدومي، عبد الرحمن و نظمي، ايهاب، 2008، بعنوان: " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية:دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الأردن " :¹

تناولت هذه الدراسة إدارة المخاطر وحاجة الإدارة التنفيذية للمصارف الأردنية إلى تقييم دوري للإجراءات الرقابية المتبعة على أرض الواقع، والتأكد من ملاءمتها. وهدفت الدراسة إلى قياس درجة تطبيق المصارف العاملة في الأردن لمقررات لجنة بازل(2) المتعلقة بالرقابة الداخلية في المصارف، وتحديد الفروقات الناتجة عن تطبيقها بين المصارف الأردنية والعربية والأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة الأسلوب الميداني باختيار عينة عشوائية مكونة من (62) موظفاً موزعين على (10) مصارف عاملة في الأردن.

وجاءت نتائج التحليل منسجمة وبنسبة 90 % منها مع نتائج الدراسات العربية والعالمية التي تناولت الموضوع نفسه، وذلك من خلال التوصل إلى ما يأتي:

- التزام المصارف الأردنية بالإشراف الإداري وثقافة الرقابة وتعريف المخاطر وتقييمها، ونشاطات الرقابة وفصل المهام والمعلومات والاتصال، ومتابعة العمليات وتصويب الخلل، فضلاً عن أن إعطاء الجهات الإشرافية وجماعات التدقيق الداخلي دوراً أوسع لتطوير أساليبها الخاصة، يسهم في تحقيق توافق أفضل مع مقررات لجنة بازل الثانية.
- لا توجد أي فروقات ذات دلالة إحصائية حول درجة تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية، وقد يكون بحسب رأي الباحثين - لدرجة المنافسة العالية بين المصارف وتشابه طرائق عملها فيما يخص الائتمان المصرفي واستخدام الأجهزة الالكترونية والعمليات الإشرافية للمصرف المركزي سبب عدم وجود مثل هذه الفروقات .

نتيجة لذلك، أوصت هذه الدراسة بضرورة إخضاع محافظ القروض المصرفية لدى المصارف الأردنية لعمليات فحص من قبل وكالات تصنيف الائتمان الخارجية External Credit Agencies، وعدم الاعتماد فقط على عمليات الرقابة الداخلية، وذلك لكون الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة الخطر والإبلاغ عنه كان له محاذيره الخاصة وفق ما أوردته الأدبيات السابقة لهذه الدراسة.

¹ القدومي، عبد الرحمن و نظمي، ايهاب، 2008، " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية:دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الأردن"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36، الأردن.

2.دراسة جمعة، أحمد سمير ، البرغوثي، 2007، " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية دراسة ميدانية"، جامعة الزيتونة الأردنية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الأردن: ¹

استهدفت الدراسة الحالية قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) مدققاً داخلياً، وباستخدام قائمة استبيان تضمنت (30) عبارة، وبعد التحليل باستخدام برنامج SPSS، أوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى بلغ (91%)، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بتعرف نشاطات الرقابة وقد بلغت مستوى (96%)، ثم تعرف بيئة الرقابة بمستوى (92%)، ثم تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها بمستوى (91%)، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بمستوى (89%)، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بمستوى (88%).

بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة البنك المركزي الأردني وبورصة الأوراق المالية الأردنية وإدارات المصارف الأردنية والمدققين الداخليين وأقسام المحاسبة والباحثين والأكاديميين بضرورة تعديل دليل إرشادات التحكم المؤسسي الصادرة عام 2004، وتعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإرشاداتها ومبادئها، وتطوير مفهوم إدارة المخاطر والتعريف بأنواع المخاطر المختلفة التي تواجه المصارف التجارية الأردنية، فضلاً عن إلزام المصارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الإطار المتكامل للإدارة المخاطر الصادر عن لجنة (COSO) The Committee of Sponsoring Organizations.

3.دراسة بنود، محمد خالد، 2008، "دور أنظمة الرقابة الداخلية في مراجعة جودة الأداء في منظمات الأعمال الحكومية: دراسة تطبيقية على عينة من منظمات الأعمال الاقتصادية العامة في سورية"، رسالة دكتوراه، جامعة حلب: ²

ركز البحث على دور أنظمة الرقابة الداخلية بمفهومها الحالي الشاملة لجميع أوجه نشاط أعمال المنظمة كأداة تعتمد عليها المنظمات في إنجاحها وتطويرها المستمر، وخصوصاً بعد تطور الرقابة

¹ جمعة، أحمد سمير ، البرغوثي، 2007 " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية دراسة ميدانية"، جامعة الزيتونة الأردنية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الأردن.

² بنود، محمد خالد، 2008، " دور أنظمة الرقابة الداخلية في مراجعة جودة الأداء في منظمات الأعمال الحكومية: دراسة تطبيقية على عينة من منظمات الأعمال الاقتصادية العامة في سورية"، رسالة دكتوراه، جامعة حلب.

الداخلية ورفع الكفاية الإنتاجية وكفاءة الأداء ما أمكن، فضلاً عن الاهتمام بالأمور المالية والمحاسبية من سجلات وحسابات وبيانات ومعلومات إلى جانب الاهتمام بالأمور الإدارية والتشغيلية والفنية في المنظمة، أي ما يعرف بالرقابة الاقتصادية على تحقيق الجودة وإدارة الجودة الشاملة ومشاركة الإدارة في إدارة المخاطر الكامنة عندما تتوفر لها المعلومات الملائمة ذات الجودة العالية بالوقت المناسب.

وأهم ما هدفت إليه الدراسة:

- دور معايير الرقابة الدولية في دفع مخاطر عمليات العمل المصرفي وآلياته.
- مراجعة دورية للإجراءات الرقابية كضمانة ضرورية لاستقرار المصرفي.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- عدم الاهتمام بموضوع إدارة الجودة الشاملة ودور المراجع الداخلي في تحقيق ذلك سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى المهني .
- عدم الاهتمام بأجهزة المراجعة الداخلية من خلال التشريعات التي تنظم عملها، فما زالت هذه الأجهزة تعاني من ضعف الأطر وعدم وجود تشريعات تسعى إلى تنظيم أعمالها وتطويرها بالشكل الذي يواكب التغيرات الإدارية الحديثة في المنظمات.

بناء على النتائج فقد أوصى الباحث بما يأتي:

- ضرورة الاهتمام ببناء وتصميم نظام رقابة داخلي فعال في المنظمات الحكومية للاستجابة للتغيرات والتحديات الذي يحدثها عصر العولمة إذ لا بد أن يتوافر في بناء نظام الرقابة الداخلي جميع مكوناته الأساسية بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر، والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات ونشاطات الرقابة، وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمله من جهة وشمولية نظام الرقابة الداخلية على جميع عمليات ونشاطات المنظمة من جهة ثانية.
- ضرورة الاهتمام بموضوع إدارة الجودة الشاملة ودور المراجع الداخلي في تحقيق ذلك سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى المهني من خلال المناهج الدراسية والدورات التدريبية وعقد الندوات لتطوير كفاءة المراجعين بما يحقق التطبيق السليم لها .

4. دراسة الصوفي، سامي، 2008، بعنوان: " دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية " :¹

بحثت هذه الدراسة في بنية الرقابة الداخلية كخط الدفاع الرئيس للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتياالية، وأداة مهمة للإدارة في حماية الأصول والأموال في المنشأة من كل عيب فيها.

وافتراض الباحث عدم وجود فروق جوهرية بين عينة المديرين وعينة المحاسبين والمراجعين من حيث كون تصميم بنية الرقابة الداخلية هو من أهم مسؤوليات الإدارة، وعدم وجود فروق جوهرية بين العينتين السابقتين من حيث ضرورة إفصاح الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية في المشروع الذي تقوده.

وبهدف حل مشكلة الدراسة واختبار الفروض اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال دراسة موقف الأدبيات الحالية والمنظمات المهنية في إعداد تقارير الرقابة الداخلية، فضلاً عن اتباع المنهج الاستقرائي من خلال استبيان عرض على عينة من مفتشي الحسابات العاملين في الجهاز المركزي للرقابة المالية ومن المحاسبين القانونيين الذين يمتحنون مراجعة الحسابات في سورية فضلاً عن مجموعة من مديري المؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- وجود قصور في مهنة المراجعة محلياً سواء على مستوى الممارسين للمهنة أو حتى جمعية المحاسبين القانونيين التي ترعى شؤون هذه المهنة، وهذا ما دلّت عليه إجابات بعض المراجعين.

2- من أهم الأسباب التي تؤثر سلباً في مهنة المراجعة محلياً هو ضعف مستوى الأداء المهني، وغياب التعليم المهني المستمر، وعدم وجود نقابة للمحاسبين القانونيين أسوة بباقي المهن العلمية، وكذلك عدم متابعة التطورات المهنية العملية عموماً ومعايير المراجعة الدولية خصوصاً.

ومن أهم المقترحات التي قدمتها الدراسة ضرورة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين في الحياة المهنية، وزيادة التواصل مع التطورات المهنية عالمياً للاستفادة من كل ما يرفع المستوى المهني في سورية، وقيام الجهاز المركزي للرقابة المالية وجمعية المحاسبين القانونيين بإصدار إرشادات واضحة بخصوص إبداء الرأي بتقارير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية.

¹ الصوفي، سامي، 2006م، " دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد 2

5. دراسة العنزي، سامية، 2005م، بعنوان: "مدى التزام المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي"¹:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام وحدات التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة على نشاطات التجارة الالكترونية، التي تتضمن: المتطلبات الإدارية والمتطلبات القانونية ومتطلبات الأمن والحماية والمتطلبات التكنولوجية. وقد اعتمدت الباحثة على الأدبيات المتخصصة في مجال المحاسبة والأعمال الالكترونية لصياغة الإطار النظري، وجمعت البيانات الأولية للدراسة من خلال استبانة تم توزيعها على 50 مكتباً من مكاتب التدقيق الخارجية التي تقوم على تدقيق المصارف التجارية الأردنية وقد استنتجت الباحثة ما يأتي:

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة الداخلية من حيث المتطلبات الإدارية والتكنولوجية ومتطلبات الأمن والحماية ومدى الالتزام بالرقابة على نشاطات التجارة الالكترونية.

2- إن المتطلبات التشريعية والقانونية لنشاطات التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الأردنية لا تزال غير كافية، ولا يوجد التزام بتلك المتطلبات حيث تحتاج تلك القوانين إلى مواكبة التطورات المتسارعة في مجال تطور الأعمال إلكترونياً.

وفي ضوء استنتاجات الدراسة أوصت الباحثة بضرورة أن تقوم المصارف الأردنية بتطوير أنظمتها الرقابية لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المتنوعة في الصناعة المصرفية وذلك في المجالات القانونية والهيكلية والتقنية ومتطلبات الأمن والحماية المتعلقة بنشاطات التجارة الالكترونية.

وهكذا نخلص من الدراسات السابقة إلى ضرورة التزام المصارف بالتدقيق الداخلي باستخدام أسلوب المخاطر وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالإشراف الإداري وثقافة الرقابة وتعريف المخاطر وتقييمها، ونشاطات الرقابة وفصل المهام والمعلومات والاتصال ومتابعة العمليات وتصويب الخلل في ظل معايير بازل الدولية، فضلاً عن ضرورة اعتماد المصارف للأساليب الحديثة في بناء خطة التدقيق

¹ العنزي، سامية، 2005م، "مدى التزام المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي"، مجلة العلوم الإدارية، العدد 36.

الداخلي لما تحدثه من أثر إيجابي في أداء المصارف وتخفيض مخاطرها المتوقعة، والالتزام بشكل كامل بمتطلبات الجهات الرقابية مما يسهم في تحقيق توافق أفضل مع مقررات لجنة بازل الثانية. وبناء عليه جاءت الدراسة الحالية استكمالاً لبعض الدراسات السابقة الذكر مثل دراسة (Vejay Khanna 2008)، ودراسة (عيد الرحمن القدومي و إيهاب ، 2008)، في محاولة للباحث لتعريف دور مبادئ الرقابة والتدقيق الداخلية المصرفية الفعالة في ظل الانفتاح الملحوظ للنظام المصرفي السوري.

ولكن على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث المحاسبية التي اهتمت بأنظمة الرقابة والتدقيق في المصارف، إلا أنها لم تعالج بشكل كاف موضع التدقيق الداخلي وفق أسس المخاطر، كما أن هناك نقصاً كبيراً في هذا المجال ضمن المكتبات والجامعات السورية، ولم يسبق وأن قدمت دراسة متخصصة تناولت هذا الموضوع من جوانبه كلها.

أهمية البحث: *The Importance of Research*

نظراً إلى اهتمام المصارف والمؤسسات المالية بتنوع وجودة الخدمات التي تقدمها، ونتيجة للخسائر الكبيرة التي حدثت في العديد من المؤسسات المصرفية، فقد أصبح الاهتمام بالرقابة والتدقيق أمراً ضرورياً من أجل التطور المصرفي، وركيزة أساسية للتحوط من المخاطر، إذ يؤدي التدقيق الداخلي المبني على أسلوب المخاطرة في ظل معايير بازل الدولية دوراً مهماً في تقييم أداء المصرف، وتتوقف عملية تطوير هذا الأسلوب الحديث للتدقيق بشكل كبير على استراتيجية المصرف وأهدافه، كما أنه يمكن الإدارة من التأكد من مدى صحة البيانات المقدمة، والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام بها.

وقد استجابت لجنة بازل الدولية ومعهد المدققين الأمريكيين لمطالب المصارف العالمية لحماية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، لهذا يكتسب البحث أهمية خاصة من خلال تركيزه على معايير لجنة بازل الدولية حول التدقيق الداخلي، وتعرف متطلبات التدقيق الداخلي وإجراءاته وفق أسلوب المخاطر، ومدى التزام مصرف سورية المركزي بتطبيقها.

أهداف البحث: *Research Purposes*

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان مدى التزام مصرف سورية المركزي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي المبني على

المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية.

- 2- تعرّف مدى الاختلافات في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر باختلاف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- 3- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تشجيع المصارف السورية على الالتزام بالمعايير الدولية، بالأخص فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي لضمان استمرار نشاطها.

فروض البحث : *Generation of Hypothesis*

على ضوء مشكلة البحث وأهميته، يمكن صياغة الفروض الرئيسية للبحث على الشكل الآتي:

- 1- لا يلتزم مصرف سورية المركزي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية.
- 2- ليست هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر تعزى للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

منهجية البحث: *Research Methodology*

تتمثل منهجية البحث في اكتشاف الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة المدروسة لمحاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة وتحليلها وتفسيرها، وبناء عليه فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باتباع مجموعة من الخطوات والمراحل التي يمكن تحديدها بما يأتي:

1. إعداد الدراسة النظرية من خلال جمع المعلومات الكافية عن المشكلة، وذلك بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والدوريات والمؤتمرات المتعلقة بإجراءات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر.
2. تصميم استبانة خاصة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث واختبار الفرضيات.
3. التحليل الإحصائي للعلاقات والبيانات ومناقشتها وتقديم التفسيرات المطلوبة بما يساعد في فهم العوامل المؤثرة في المشكلة.
4. الاعتماد على البيانات السابقة لاختبار الفرضيات.
5. تحليل النتائج وتقديم المقترحات.

مجتمع وعينة البحث: Research Population

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين لدى الإدارة العامة في مصرف سورية المركزي بدمشق، وذلك ضمن مديريات التدقيق الداخلي، والرقابة الداخلية، والعلاقات الخارجية، والعمليات المصرفية، والمحاسبة العامة، والخزينة. بلغت عينة الدراسة (70) موظفاً اختيروا بطريقة العينة العشوائية Random Sampling Technique، وتم ارسال الاستبيانات إلى كل موظف وفقاً للعينة المختارة، وقد تم استعادة (65) استبانة منها ، أي بنسبة (93%).

أدوات جمع البيانات: Data Collection

اعتمد الباحث في جمع بياناته على مصدرين رئيسيين:

- المصادر الأولية: من خلال :
 - المقابلات الشخصية مع بعض المديرين ورؤساء الدوائر والأقسام في المصرف المركزي، وذلك بغرض تعرف وجهات نظرهم وتصوراتهم بشأن متطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر، مما ساعد في إعداد وتصميم استبانة البحث.
 - الاستبانة: وهي المصدر الأساسي الذي استخدمه الباحث كوسيلة للحصول على البيانات الميدانية اللازمة لقيام الباحث باختبار فرضياته، والموزعة على بعض المختصين والمهتمين وصنّاع القرار في مصرف سورية المركزي، حيث وضعت أسئلة الاستبانة في المتغيرات المستقلة والتابعة بغية خدمة أهداف البحث.
 - فضلاً عن بعض قرارات مصرف سورية المركزي الخاصة بمهام التدقيق الداخلي.
- المصادر الثانوية: التي تتمثل في جمع معلومات من الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، والمتوفرة في الكتب والدوريات والمواقع الالكترونية.

ثبات الاستبانة وصدقها:

قام الباحث بتطوير استبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، والتي تكونت من قسمين: القسم الأول اشتمل على المعلومات الديمغرافية العامة للموظف وهي (التحصيل العلمي،

والخبرة الوظيفية، والمنصب)، أما القسم الثاني فقد تضمن الأسئلة المتعلقة بقياس متغيرات البحث وذلك على الشكل الآتي:

- المتغير الأول: ويتعلق بالإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية، ويشمل الأسئلة (1 - 13)

- المتغير الثاني: ويتعلق بمتطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر ويشمل الأسئلة من (14 - 23).

- المتغير الثالث: ويتعلق بأنظمة المعلومات والاتصال، ويشمل الأسئلة من (24 - 27).

- المتغير الرابع: ويتعلق بنتائج التدقيق ومتابعة العمليات، ويشمل الأسئلة من (28 - 33).

اعتمد مقياس ليكرت ذو الخمس درجات لتقييم إجابات أفراد العينة، وقد احتسبت العلامات على أساس إعطاء 5 علامات إيجابية موافق بشدة، و (4) علامات إيجابية موافق، و (3) علامات إيجابية محايد، و (2) علامتين إيجابية غير موافق، و علامة (1) إجابة غير موافق بشدة.

وللتحقق من صدق الاستبانة ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، فقد عرضت على عدد من المتخصصين في موضوع البحث يعملون في الجامعات السورية والأردنية وأيضاً كمستشارين وخبراء لدى مصرف سورية المركزي، وقد أخذت ملاحظاتهم بالحسبان قبل توزيع الاستبانة وإجراء بعض التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات الواردة، ولقياس مدى دقة نتائج الدراسة، استُخدمت معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل ألفا (77.7%)، مما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارات الاستبانة.

وسائل تحليل البيانات: Data Analysis

قام الباحث بالاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لتحليل متغيرات الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث استخدمت التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة، فضلاً عن مقياس النزعة المركزي ومقاييس التشتت من خلال المتوسطات الحسابية (Mean) والانحرافات المعيارية (Standard Deviation) في تحليل إجابات المبحوثين و وصف متغيرات الدراسة، استُخدمت بعض الاختبارات الإحصائية، ومنها اختبار (T-test) و (F) وتحليل التباين (ANOVA - Analyses of Variance) من أجل اختبار فرضيات البحث.

الإطار النظري Theoretical Framework

مفهوم التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر:

عرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين The Institute of Internal Auditors التدقيق الداخلي بأنه: "نشاط مستقل وموضوعي وتوكيدي واستشاري صمم من أجل إضافة قيمة إلى المؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر Risk Management والرقابة Control وعمليات التحكم "Governance Processes"¹

وقد أشار معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA ضمن معايير وإرشادات التدقيق الداخلي (المعيار رقم 2010 و 2020) إلى ضرورة تبني أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، كما تبنت لجنة بازل في ورقتها المؤرخة في شهر آب/2001 بناء خطة التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر حيث أشار البند (47) من الورقة: "ضرورة إعداد خطة التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب تقييم المخاطر، بحيث تقوم إدارة التدقيق بوضع أسس تقييم للمخاطر ضمن أسلوب منظم ومكتوب على أن يتم التحديث عليها أولاً بأول لتعكس المستجدات الجديدة، وأن يشمل تحليل المخاطر وتقييمها لنشاطات المصرف ووحداته وكامل نظام الرقابة الداخلية"²

وقد تضمنت مقررات لجنة بازل II إطاراً لتقييم نظام الرقابة الداخلي لدى المصارف، وذلك ضمن خمسة عناصر رئيسية لعملية الرقابة الداخلية اشتملت على مجموعة من العناصر:

1- البيئة الرقابية Control Environment :

ويقصد بها الإجراءات والسياسات التي تعكس توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا وتنظم هيكل المصارف وعملها بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم وأدائهم وتشمل:³

¹ أمين عبد الله، خالد، 2007 " التدقيق الداخلي المرحلة الأولى" مركز التدريب والتأهيل المصرفي ، دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي، ص 47.

² Anjan Kumer Roy, 2008, Risk Based Internal Audit – Need for Such Approach in Banking Sector for Implementation of BASEL II Accord, The England Accountant/July, pp: 5-8

³ Basel Committee on Banking Supervision, August 2002, Internal audit in banks and the supervisor's relationship with auditors:A survey.

- النزاهة والقيم الأخلاقية Integrity & Ethical Values :

التي تتمثل في وجود نظام سلوك أخلاقي Code of Conduct وإرساء منهج الإدارة العليا The Tone at The Top، وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المتمثلة في المديرين العامين ومساعدتهم في الالتزام بالأخلاقيات في التعامل مع الأطراف الخارجية.

- الالتزام بالكفاءة Commitment to Competence: تحديد مستوى الكفاءة لوظائف المؤسسة: المهارات والمعارف المطلوبة، وتحليل المعارف والمهارات الخاصة بالوظائف، مع مراعاة مبدأ الكلفة والمنفعة للتعيين في الوظائف.

- السياسات المتعلقة بالموارد البشرية Human Resource Policies & Practices:

المتمثلة بوجود سياسات وإجراءات خاصة بالتعيين والترقي والتدريب، وتعريف الموظفين الجدد بمسؤولياتهم والمتوقع منهم، فضلاً عن وجود أسس ومعايير تفصيلية وواضحة للترقيات ويتم إعلانها للموظفين.

- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات Assignment of Authority & Responsibility:

وجود تفويض للصلاحيات يتناسب مع أهداف المؤسسة والصلاحيات المفوضة، مع ضرورة وجود آلية معينة لرقابة التقيد بالصلاحيات المفوضة.

- فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي Management Philosophy & Operating Style:

وتتعلق بالدوران الوظيفي في الوظائف المهمة، والتواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات التنفيذية والفروع.

- دور أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق الداخلي:¹

Board of Directors & Executive management and Audit Committee Participation:

وتشمل كفاءة مجلس الإدارة وفاعليته في المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل وسياساته والموافقة على الهيكل التنظيمي، والتفاعل مع التدقيق الداخلي والخارجي، ودورية عقد الاجتماعات، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، والتأكد من

¹ Andreas G. Koutoupis and Anastasios Tsamis, 2009, Risk based internal auditing within Greek banks: a case study approach, Journal of Management and Governance, Volume 13, Numbers 1-2 May, pp53-55.

وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات، والتأكد من استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وأن نشاطات المصرف تؤدي من قبل موظفين مؤهلين ومدربين، ووضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد.

- الهيكل التنظيمي Organizational Structure: مدى ملاءمة الهيكل التنظيمي للمصرف ومرونته في التعامل مع التغيرات في محيط المصرف.

2-تقييم المخاطر Risk Assessment:

وتشتمل على تحديد المخاطر ودراستها وتحليلها، ويتطلب ذلك وجود وحدات خاصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي، والتقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرارية تقييم أثرها في الأهداف، وشموليتها لجميع خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى النشاطات العامة الإدارية في المصرف.¹

3-النشاطات الرقابية Control Activities:

وتحدد وفقاً لما يتفق عليه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشتمل نشاطات الرقابة على تقارير أداء دوائر المصرف وأقسامه، وعلى الرقابة المادية؛ وذلك باستخدام الضوابط المختلفة التي تؤدي إلى حماية أصول المصرف، ووضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر التي تحول دون حدوث خسائر ضخمة، فضلاً عن استخدام نشاطات رقابية أخرى مرتبطة بنظام الموافقات والتفويضات أو التحقق والمطابقة.

4-المعلومات والاتصالات Information & Communication :

وتشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة، ووجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات مدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأفقي داخل المصرف وقادرة على إيجاد آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية، فضلاً عن إيصال المعلومات إلى المعنيين في الوقت المناسب.²

¹ حشاد، نبيل، 2004م، " دليلك إدارة المخاطر المصرفية"، ج2، رياض الصلح، بيروت، ص 353

² العنزي، سامية، 2005م، " مدى التزام المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على نشاطات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36

5- المراقبة Monitoring :

من خلال المراقبة المستمرة للنشاطات Ongoing Monitoring Activities بشكل فعلي ولحظي لتستجيب لأية تغيرات في الظروف المحيطة، والتقييمات الدورية المنفصلة Separate Evaluations التي تنفذ بشكل منفصل عن سير العمليات التشغيلية، والتي تتم لاحقاً بعد إتمام العمليات، ويقوم بهذه التقييمات عادة المدققون الداخليون.¹

الخطوات العملية لإعداد خطة التدقيق الداخلي السنوية وفق أسلوب المخاطر:²

يتم بناء خطة التدقيق السنوية بالخطوات الثلاث الآتية مع الأخذ بالحسبان تكرار زيارات ومهام موظفي التدقيق للوحدات ذات المخاطر العالية وتخفيض تكرار الزيارات للوحدات ذات المخاطر المتدنية، على أن تتم الموافقة على الخطة من قبل مديري المدققين الداخليين أو من يفوضونه، وذلك قبل البدء في تنفيذ الخطة:

أ - إعداد الكشف التحضيري لبناء الخطة السنوية.

ج - تحديد دورية تنفيذ مهام التدقيق الداخلي.

د - وضع الخطة بالصورة النهائية.

الخطوة الأولى: الكشف التحضيري لبناء الخطة السنوية :

ويمثل الكشف الذي يتم الوصول من خلاله إلى درجة المخاطر Exposure Level لكل مركز من مراكز العمل الخاضعة للتدقيق الداخلي، وذلك وفق الأجزاء الرئيسية الآتية:

- الجزء الأول: تحديد الوحدات أو النشاطات الواجب تدقيقها: توضع ضمن جدول ويمكن أن تكون على شكل مشاريع أو عمليات أو دوائر أو فروع أو مواقع أو مزيج منها.

- الجزء الثاني: المخاطر والأهداف: تحديد أهداف مركز العمل الخاضع للتدقيق والمخاطر التي تواجهه في أثناء سعيه تحقيق هذه الأهداف، ويمكن تحديد بعض عناصر المخاطر التي يمكن أن تواجه المصارف (كما أشارت إليها معايير IIA):¹

¹ Richard Cascarino, Van Esch Cascarino, Sandy Van Esch , 2006, Internal Auditing - an Integrated Approach, Published by Juta and Company Limited, p43.

² K. H. Spencer Pickett, 2006, Audit Planning: A Risk-based Approach, Published by John Wiley, pp10-30.

المناخ الأخلاقي والضغط على الإدارة لتحقيق الأهداف، درجة أتمتة أنظمة المعلومات، كفاءة وكفاية ومصداقية الموظفين، التوسع الجغرافي، حجم الأصول وسيولتها، كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حجم المعاملات، التغيرات التشغيلية والتكنولوجية والاقتصادية والتنظيمية، ظروف المنافسة، تعقيد النشاطات وتقلبها، قبول ملاحظات التدقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- الجزء الثالث: مصفوفة المخاطر: وهو الأهم في عملية التخطيط حيث يتم من خلاله حصر المراكز أو النشاطات كلها التي تخضع لعمليات التدقيق الداخلي لدى المصرف، واختيار أوزان لقياس عناصر الخطر، ووضع مدى معين لكل عنصر من عناصر الخطر كاختيار مدى مثلاً ضمن (1-5 أو 1-7 أو 1-10) وتحديد وزن كل عنصر من عناصر الخطر ضمن هذا المدى، وتحديد درجة التأثير في المدى الذي تم اعتماده لكل مركز عمل في نقطة التقاطع ما بين مركز العمل وعنصر الخطر الذي يمثل بمصفوفة بمحورين أفقي وعمودي، بحيث توضع مراكز العمل على المحور العمودي وعناصر الخطر على المحور الأفقي. ثم ترتيب مراكز العمل تنازلياً حسب مجموع نقاط الخطر لكل مركز وتحديد مستويات مخاطر عالية، ومتوسطة، ومنخفضة اعتماداً على نقاط الخطر.²

- الجزء الرابع: معلومات التدقيق الداخلي:

معلومات تتعلق بعملية التدقيق نفسها من حيث أهدافها ووسائلها وإجراءات تنفيذ المهمة، من خلال:

1 - تحديد أهداف التدقيق ونطاق العمل، ويقصد هنا: تحديد العمل المراد إنجازه، تحديد الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، وتحديد المخاطر المرتبطة بالنشاطات الخاضعة للتدقيق، وذلك لتحديد الأولويات للنشاطات حسب المخاطرة.

2 - الحصول على معلومات مسبقة حول النشاطات التي ستخضع للتدقيق، ويتم ذلك من خلال:

أ- مراجعة المعلومات المتوفرة لدى التدقيق عن هذه النشاطات وتحديد أثرها في عمليات التدقيق، وتشمل هذه المعلومات على سبيل المثال: تقارير التدقيق السابقة، وتقارير المدققين الخارجيين،

1 Natalia Kotchetova, Thomas M. Kozloski, William F. Messier, Jr. 2006, Linkages Between Auditors' Risk Assessments in a Risk - Based Audit , Norwegian School of Economics and Business Administration, www.ssrn.com, pp4-6

² أمين عبد الله، خالد، 2007 " التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في المصارف" مركز التدريب والتأهيل المصرفي ، دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي، ص 22.

وتقارير المصرف المركزي، ومعلومات الميزانية ونتائج الأعمال والبيانات المالية للنشاطات الخاضعة للتدقيق، والمعلومات التشغيلية كأسماء الموظفين، وعددهم، وحجم العمليات، وأية تغيرات جوهرية حصلت الخ، والتعليمات والصلاحيات والقوانين والسياسات التي صدرت حديثاً.

ب- تحديد متطلبات أخرى ضرورية لعملية التدقيق الداخلي. مثال ذلك: مدة التدقيق المتوقعة، والتاريخ المتوقع لإهاء عملية التدقيق، والتاريخ المتوقع لتسليم التقرير.

ج -تحضير أوراق العمل اللازمة لتنفيذ المهمة.

3 - توزيع العمل على فريق التدقيق الداخلي.

4 - الموافقة على خطة عمل التدقيق الداخلي.

الخطوة الثانية: تحديد دورية تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي:

يتم من خلال هذه الخطوة تحديد دورية للنشاط أو مركز العمل ووفق تجارب المصارف. وهناك ثلاثة سيناريوهات لتنفيذ ذلك: المصارف التي لا تعتمد نظاماً لتقييم أداء مراكز العمل، والمصارف التي تعتمد نظام التقييم الثلاثي لأداء مراكز العمل، والمصارف التي تعتمد نظام التقييم الخماسي لأداء مراكز العمل.

ويجب أن يتم تحديد الدورية بعدد الأشهر وتتوقف على قرار إداري من لجنة التدقيق/مجلس الإدارة وذلك بالاعتماد على المرتكزات الآتية: سياسة المؤسسة في مدى التشدد في الرقابة وكفاءة وكفاية أطر إدارة التدقيق الداخلي، ودرجة متانة نظام الرقابة الداخلي لدى المؤسسة، ونتائج زيارات إدارة التدقيق الداخلي.

الخطوة الثالثة: وضع الخطة بالصورة النهائية:

وضع الخطة بصورتها النهائية ليتم تطبيقها، بحيث يتم ترتيب الخطة بعد الانتهاء من وضعها تصاعدياً وفق الأشهر ابتداءً من شهر (1) وانتهاءً بشهر (12).

تقرير المدقق الداخلي وفق أسلوب المخاطر¹:

¹ Beasley, M. S., Clune, R. and Hermanson, D. R., 2006, **ERM: A Status Report**, Issue of Internal Auditors, The Institute of Internal Auditors,

بعد الانتهاء من أعمال التدقيق الداخلي يجب أن يتم إصدار تقارير مطبوعة وموقعة، وإضافة اسم المدقق وتوقيعه إلى التقرير، ويجب على المدققين الداخليين مناقشة النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها مع المستويات الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير النهائي، على أن تتصف تقارير المدققين بـ: الموضوعية - الوضوح - الاختصار - التوقيت.

يتكون التقرير من خمسة أجزاء رئيسية :

- الجزء الأول: معلومات عامة: وتشمل معلومات عن مركز العمل / النشاط الذي تم تنفيذ مهمة التدقيق لديه (اسمه، وموقعه، وأهدافه، وإدارته).

- الجزء الثاني: معلومات مهنة التدقيق: وتشمل معلومات عن مهمة التدقيق نفسها (طبيعة الزيارة، وأهدافها، وفريق التنفيذ، والنشاطات الخاضعة للتدقيق، ومدة التدقيق...الخ).

- الجزء الثالث: ملخص التقرير: ويتم من خلاله عرض ملخص لأهم ما ورد في التقرير من ملاحظات مقرونة بالمخاطر المحتملة الناشئة عنها، وتوصيات فريق التدقيق إزاء الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة الملاحظات الواردة في التقرير والإجراءات الوقائية المقترحة لعدم تكرار ظهورها مستقبلاً فضلاً عن أية توصيات من شأنها تطوير العمل.

- الجزء الرابع: ملحق التقرير: الذي يبين الملاحظات التفصيلية التي تم الحصول عليها خلال عمليات التدقيق مصنفة في ثلاث مجموعات: مخاطر مهمة - مخاطر متوسطة - مخاطر متدنية

ويتم صياغة كل ملاحظة ضمن كل مجموعة من المجموعات أعلاه كما يأتي:

- الخطر المتوقع حدوثه نتيجة الملاحظة.
- الآثار المحتملة للخطر حال حدوثه.
- الضوابط الرقابية التي وُضعت للحد من هذا الخطر.
- الجزء الخامس: ملحق أوراق العمل: ويتضمن أوراق العمل المطلوبة.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات Statistical Analyses and Hypotheses Test

أ- خصائص عينة الدراسة:

تضمن القسم الأول من قائمة الاستبانة المعلومات العامة لخصائص عينة الدراسة، وقد بين التحليل باستخدام برنامج SPSS النتائج التي يوضحها الجدول (1) الآتي:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

بيان	التكرار	%
1 - التحصيل العلمي		
إجازة جامعية	42	65%
دبلوم	12	18%
ماجستير	9	14%
دكتوراه	2	3%
المجموع	65	100%
2 - الخبرة الوظيفية		
أقل من 3 سنوات	7	11%
بين 3-5 سنوات	21	32%
أكثر من 5 سنوات	37	57%
المجموع	65	100%
3 - المنصب الوظيفي		
مدير مالي	1	2%
مدير إداري	2	3%
معاون مدير	7	11%
مدقق مالي	12	18%
مدقق داخلي	10	15%
رئيس قسم / دائرة	33	51%
المجموع	65	100%

يشير الجدول السابق أن الحاصلين على مؤهلات جامعية هم الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، وذلك لكبير حجمه حيث بلغت نسبتهم 65% من العينة، في حين بلغت نسبة حملة الدبلوم 18% ، و 14% من حملة الماجستير، و 3% لحملة الدكتوراه. وفيما يتعلق بخبرة الباحثين فإن الجدول يوضح أن 11% من العينة تقل خبرتهم عن 3 سنوات ، و 32% تتراوح خبرتهم بين 3-5 سنوات، في حين بلغت نسبة من تزيد خبرتهم على 5 سنوات 57%. وحول المنصب الوظيفي لأفراد العينة يتبين أن ما

نسبته 51% يشغل وظيفة رئيس قسم أو دائرة، و 15% مدققاً داخلياً، و 18% مدققاً مالياً، و 11% يشغل منصب معاون مدير، و 3% مديراً إدارياً، و 2% مديراً مالياً.

ب- البيانات الأولية لعينة الدراسة:

قُسمت البيانات الأولية إلى عدة عوامل مرتبطة بكل متغير من متغيرات الدراسة الأربعة، ولتعرف درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في إطار معايير بازل الدولة، فقد حُلَّت نتائج الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع الأسئلة الواردة في الاستبانة، وبيّن الجدول رقم 2/ أن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني درجة موافقة ضعيفة، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد على (3) تعني درجة موافقة عالية، وذلك اعتماداً على مقياس الفقرات الذي تتراوح درجاته بين (1-5).

جدول 2/ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد متغيرات الدراسة

رقم المتغير	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأول	الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية	2.28	1.07	ضعيفة
الثاني	متطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر	2.03	0.94	ضعيفة
الثالث	أنظمة المعلومات والاتصال	2.88	1.00	ضعيفة
الرابع	نتائج التدقيق ومتابعة العمليات	3.23	0.78	عالية
الدرجة الكلية		2.605	1.060	ضعيفة

يتضح من الجدول (2) السابق أن المستوى العام لدرجات موافقة المبحوثين لأبعاد الدراسة هو ضعيف وذلك عند وسط حسابي عام بلغ 2.605 وانحراف معياري بلغ 1.06. ويشير التحليل الإحصائي إلى أن الأوساط الحسابية للبعد الأول المتمثل في الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية تراوحت بين 1.37 و 3.57، حيث حصلت الفقرة أو (السؤال) رقم (1) التي تنص "يقوم مجلس الإدارة بوضع الهيكلية التنظيمية للمصرف ورسم الاستراتيجيات والسياسات العامة ومراجعتها" على أعلى متوسط حسابي، في حين حصلت الفقرة رقم (9) التي تنص على "تلحظ الهيكلية الإدارية للمصرف قسم أو

دائرة لإدارة المخاطر. " على أدنى متوسط حسابي الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين بالنسبة إلى هذا المتغير كانت ضعيفة.

كما تراوحت الأوساط الحسابية للبعد الثاني المتعلق بالتدقيق الداخلي وفقاً للمخاطر بين 1.89 و 2.12، وهذا يشير إلى درجة موافقة ضعيفة، وقد حصلت الفقرة رقم (14) التي تنص "تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد وتصنيف المخاطر الرئيسية الداخلية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف " على أدنى متوسط حسابي.

أما البعد الثالث المتعلق بأنظمة المعلومات والاتصال ودورها في تفعيل التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 1.93- 3.55، وهذا يشير بالمتوسط إلى ضعف هذه الأنظمة وفقاً لإجابات عينة الدراسة. فقد حصلت الفقرة رقم (26) التي تنص "تتضمن أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية" على أعلى متوسط ، بينما حصلت الفقرة رقم (24) التي تنص يتوافر لدى الإدارة التنفيذية أنظمة معلومات (إدارية - مالية - تشغيلية) تسهم في تحسين إجراءات التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر " على أدنى متوسط حسابي.

وفيما يتعلق بالبعد الرابع المتعلق بنتائج التدقيق الداخلي ومتابعة العمليات تراوحت المتوسطات الحسابية بين 2.87 3.83 ، وقد أخذت الفقرة رقم (34) التي تنص "يتمتع العاملون في مجال التدقيق الداخلي بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف" على أعلى متوسط حسابي، في حين حصلت الفقرة رقم (31) "تسهم إجراءات اكتشاف المخاطر المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات التدقيق الداخلي" على أدنى متوسط حسابي ، وهذا يدل بالمتوسط على أن إجابات المبحوثين كانت عالية نوعاً ما بالنسبة إلى هذا البعد.

ج- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

للتأكد من صحة الفرضية الصفرية الأولى للدراسة التي تنص على "لا يلتزم مصرف سورية المركزي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية" أجري اختبار (T) (One Samples T-test) على مستوى دلالة (5%) .

وأشارت نتائج الاختبار إلى أن قيمة (T) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (-11.82) وهي قيمة سالبة غير دالة إحصائياً وقيمتها أقل من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.262) عند مستوى دلالة 5%، في حين بلغ متوسط الفرق (-4.2 درجة) ما بين درجة التزام المصرف المركزي بمحتوى إجراءات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر وقيمة الاختبار المعتمدة، ويدل على ذلك قيمة الانحراف المعياري الموضحة بالجدول (2) والتي تساوي 1.06 وهي قيمة أكبر من الواحد الصحيح وتدل على تشتت للإجابات عن وسطها الحسابي.

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار T-test ودرجات الحرية ومتوسط الفرق على مستوى الأبعاد الأربعة، إذ تشير النتائج أن مصرف سورية المركزي لا يطبق إجراءات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل مقررات بازل على مستوى (الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية، متطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر، أنظمة المعلومات والاتصال، نتائج التدقيق ومتابعة العمليات) وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة لكل بعد أدنى من قيمة (T) الجدولية.

وعليه فإن هذه النتائج توفر دليلاً إحصائياً كافياً لصحة وقبول الفرضية الأولى للبحث التي تنص لا يلتزم مصرف سورية المركزي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية.

جدول (3) نتائج اختبار (T) الأحادي لدرجات اعتقاد المبحوثين

البعد	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	متوسط الفرق
الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية	-15.24	2.262	64	-0.72
متطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر	-23.52	2.262	64	-0.98
أنظمة المعلومات والاتصال	-1.86	2.262	64	-0.12
نتائج التدقيق الداخلي ومتابعة العمليات	1.21	2.262	64	0.12
الدرجة الكلية	-11.82	2.262	64	-0.42

* عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)

الفرضية الثانية:

يتبين من نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدولين 4/5 أن الدرجة الكلية لقيمة (F) المحسوبة المتعلقة باعتقاد أفراد العينة تبعاً لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية بلغت على التوالي (0.963 1.477)، هي أقل من قيمها المستخرجة في الجداول والبالغة (2.75 3.15)

عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (3.61) (2.62)، كما بلغ مستوى دلالة (F) لهذين المتغيرين على التوالي (0.429 ، 0.236) وهي قيم غير دالة إحصائياً وأكبر من مستوى الثقة المعتمد لهذه الدراسة (0.05)، مما يعني القبول بصحة فرضية العدم جزئياً التي تنص: ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر تعود لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية.

أما لدرجة اعتقاد المبحوثين تبعاً لمتغير المنصب الوظيفي فتشير نتائج الجدول رقم /6/ إلى أن الدرجة الكلية لقيمة (F) المحسوبة لاعتقاد أفراد العينة (9.620) وهي أكبر من قيمتها المستخرجة في الجداول البالغة (2.36) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (5، 59)، كما بلغ مستوى دلالة F (0.00) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية إذ إنها أقل من مستوى الثقة المعتمد لهذه الدراسة (0.05)، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اختلافات بين أفراد العينة في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر تعزى لمتغير المنصب الوظيفي وذلك لصالح المبحوثين الذين يعملون مديريين ومدققين داخليين وماليين.

جدول (4) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على درجات اعتقاد المبحوثين تبعاً للمؤهل العلمي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة*
الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية	بين المجموعات	0.264	3	0.088	0.596	0.620
	داخل المجموعات	9.013	61	0.148		
	المجموع	9.277	64			
متطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر	بين المجموعات	0.328	3	0.109	.992	.403
	داخل المجموعات	6.715	61	0.110		
	المجموع	7.042	64			
أنظمة المعلومات والاتصال	بين المجموعات	0.326	3	0.109	0.391	0.760
	داخل المجموعات	16.938	61	0.278		
	المجموع	17.263	64			
نتائج التدقيق الداخلي ومتابعة العمليات	بين المجموعات	7.965	3	0.003	5.309	0.003
	داخل المجموعات	30.508	61	0.500		
	المجموع	38.473	64			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.234	3	0.078	0.936	0.429
	داخل المجموعات	5.080	61	0.083		
	المجموع	5.314	64			

* عند مستوى دلالة إحصائية (α) (0.05)

جدول (5) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على درجات اعتقاد المبحوثين تبعاً للخبرة الوظيفية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية	بين المجموعات	0.091	2	0.045	0.306	0.737
	داخل المجموعات	9.186	62	0.148		
	المجموع	9.277	64			
متطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر	بين المجموعات	0.005	2	0.003	0.024	0.977
	داخل المجموعات	7.037	62	0.113		
	المجموع	7.042	64			
أنظمة المعلومات والاتصال	بين المجموعات	0.221	2	0.110	0.402	0.671
	داخل المجموعات	17.043	62	0.275		
	المجموع	17.263	64			
نتائج التدقيق الداخلي ومتابعة العمليات	بين المجموعات	2.146	2	1.073	1.832	0.169
	داخل المجموعات	36.326	62	0.586		
	المجموع	38.473	64			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.242	2	0.121	1.477	0.236
	داخل المجموعات	5.072	62	0.082		
	المجموع	5.314	64			

* عند مستوى دلالة إحصائية (α) 0.05

جدول (6) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على درجات اعتقاد المبحوثين تبعاً للمنصب الوظيفي

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية	بين المجموعات	1.577	5	0.315	2.416	0.046
	داخل المجموعات	7.700	59	0.131		
	المجموع	9.277	64			
متطلبات التدقيق الداخلي وفقاً لأسلوب المخاطر	بين المجموعات	1.098	5	0.220	2.180	0.068
	داخل المجموعات	5.944	59	0.101		
	المجموع	7.042	64			
أنظمة المعلومات والاتصال	بين المجموعات	1.124	5	0.225	.821	0.539
	داخل المجموعات	16.140	59	0.274		
	المجموع	17.263	64			
نتائج التدقيق الداخلي ومتابعة العمليات	بين المجموعات	32.840	5	6.568	68.804	0.000
	داخل المجموعات	5.632	59	0.095		
	المجموع	38.473	64			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.387	5	0.477	9.620	0.000
	داخل المجموعات	2.927	59	0.050		
	المجموع	5.314	64			

* عند مستوى دلالة إحصائية (α) 0.05

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد المدققين الأمريكيين بموضوع التدقيق الداخلي كجزء من إطار إدارة المخاطر، وضرورة قيام المصارف بإعداد خطة التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر لكونها تساعد في الاكتشاف المبكر للمخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب فضلاً عن دور الإجراءات والسياسات التي تعكس توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا وتنظم هيكل المصرف وعمله بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم تجاهه، وضرورة قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها.
- أوضحت نتائج الدراسة العملية للبحث عدم التزام مصرف سورية المركزي بالتطبيق الكامل لإجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية، وذلك نتيجة عدم وجود آلية واضحة للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لدى المصرف المركزي، وعدم قيام المدققين بدورهم الكامل على الرغم من توافر بعض الأطر؛ وذلك نظراً إلى وجود بعض المشاكل الإدارية المتعلقة بعدم وجود سياسة واضحة للتدقيق الداخلي في المصرف وعدم إعطاء المدققين الصلاحيات الكافية مما يعيق عملهم وقيامهم برفع التقارير الدورية للإدارة التي من الممكن أن تساعد في تلبية متطلبات التدقيق الداخلي المستند إلى تقييم المخاطر.
- أشارت النتائج إلى وجود اختلافات بين أفراد العينة في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر تعزى لمتغير المنصب الوظيفي؛ وذلك لصالح المبحوثين الذين يعملون مديرين ومدققين داخليين وماليين.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة التزام مصرف سورية المركزي بالتطبيق الكامل لإجراءات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر، والتقيّد بمبادئ لجنة بازل ومعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين كجزء لا يتجزأ من الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الصادر عن لجنة COSO (The Committee of Sponsoring Organizations)

- قيام مصرف سورية المركزي بضرورة تعديل تعليمات أنظمة الضبط والتدقيق الداخلية وإرشاداتها ومبادئها، وإحداث أقسام جديدة لإدارة المخاطر وتفعيل أقسام التدقيق الداخلي لديه لتعمل على تطوير مفهوم إدارة المخاطر والتعريف بأنواع المخاطر المختلفة التي تواجه المصرف.
- ضرورة أن يصدر مصرف سورية المركزي دليلاً لإجراءات العمل في أقسام التدقيق الداخلي لديه فضلاً عن قيامه بإصدار التشريعات القانونية التي من شأنها إلزام المصارف العاملة في سورية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وتنفيذها وفق خطة سنوية محددة تتضمن تحديد نشاطاتها ومخاطرها، فضلاً عن التزام المدققين الداخليين برفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا والجهات الرقابية عن أعمال التدقيق الداخلي.
- الاهتمام بعمل دورات تدريبية وعملية للعاملين بإدارات المخاطر والمدققين الداخليين بشأن إدارة المخاطر.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

الكتب:

1. الخطيب، سمير، 2005م، "قياس وإدارة المخاطرة بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
2. حشاد، نبيل، 2004م، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية - ج2"، رياض الصلح، بيروت.
3. عبد الخالق، جودة، 2004م، "إدارة الأزمات المالية والمصرفية وسبل التحوط منها"، منتدى القياديين، مصر شرم الشيخ.
4. صبح، داود يوسف، 2007م، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، اتحاد المصارف العربية.

الدوريات والمجلات:

5. الجبالي، محمد مصطفى أحمد، 2002 "الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
6. الغنزي، سامية، 2005م، "مدى التزام المصارف التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على نشاطات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36.
7. القدومي، عبد الرحمن و نظمي، إيهاب، 2008، "تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الأردن"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36، الأردن.
8. الصوفي، سامي، 2006م، "دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد 2.

9. أمين عبد الله، خالد، 2007 " التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في المصارف" ، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان.
- القوانين والمراسيم والقرارات
10. النظام الداخلي لمصرف سورية المركزي وتعليماته التنفيذية.
- المؤتمرات والملتقيات والدورات:
11. جمعة، أحمد سمير ، البرغوثي، 2007، " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية دراسة ميدانية" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية.
- المراجع بالانكليزية:

Books:

12. Anjan Kumer Roy, 2008, Risk Based Internal Audit – Need for Such Approach in Banking Sector for Implementation of BASEL II Accord, The England Accountant/July
13. Andreas G. Koutoupis and Anastasios Tsamis, 2009, Risk based internal auditing within Greek banks: a case study approach, Journal of Management and Governance, Volume 13, Numbers1-2 May.
14. K. H. Spencer Pickett, 2006, Audit Planning: A Risk-based Approach, Published by John Wiley and Sons Natalia Kotchetova
15. Phil Griffiths, 2005, Risk-based Auditing, Published by Gower.
16. Richard Cascarino, Van Esch Cascarino, Sandy Van Esch , 2006, Internal Auditing - an Integrated Approach, Published by Juta and Company Limited.

Researches and Articles :

17. Arup Choudhuri, 2006, Corporate Accounting Disasters and the Aftermath: The Role of Risk-Based Internal Audit in Corporate Governance, ICFAI Journal of Audit Practice, Vol. 3, No. 1.
18. Abbott, L. J., S. Parker, G. F. Peters, and D. V. Rama, 2007, "Corporate governance, audit quality, and the Sarbanes-Oxley Act", Evidence from internal audit outsourcing The Accounting Review 82 (4).
19. Vejay Khanna, 2008, Risk-Based Internal Audit in Indian Banks: A Modified and Improved Approach for Conduct of Branch Audit, The Icfai University Journal of Audit Practice, Vol. V, No. 4,
20. Lin. S., M. Pizzini, and M. E. Vargus, 2008, "An investigation of internal audit characteristics and ,material weakness disclosures" Working Paper California State University Fresno, Southern Methodist University, University of Texas at Dallas.
21. Mina Pizzinia , Shu Lin , Mark Vargus , 2010, " The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delays", the Global Auditing Information Network (GAIN) database

22. Othonas Zacharias, John Mylonakkis, Dimitrios Th. Askounis, 2007, RASM: A Risk- Based Projects Auditing Selection Methodology for Large Scale Programs, International Research Journal of Finance and Economics.
23. Prawitt, D. F., J. L. Smith, and D. A. Wood ,2009," Internal audit function quality and earnings, management The Accounting Review 84 (4): 1255-1280.
24. Tariq Hassaneen Ismail , 2010, "Internal Auditors' Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector" , International Journal of Economics and Accounting, Vol. 3

Publishes:

25. Basel Committee on Banking Supervision, August 2002, Internal audit in banks and the supervisor's relationship with auditors:A survey.
26. Basel Committee on Banking Supervision (2004), Basel II: The relationship between banking supervisors and banks' external auditors.
27. Basel Committee on Banking Supervision, 2004, The compliance function in banks.

The internet websites:

28. Beasley, M. S., Clune, R. and Hermanson, D. R., 2006, ERM: A Status Report, Issue of Internal Auditors, The Institute of Internal Auditors, www.theiia.org/, Altamonte Springs, Florida, April, pp.67-72.
29. Thomas M. Kozloski, William F. Messier, Jr. 2006, Linkages Between Auditors' Risk Assessment in a Risk – Based Audit ,Norwegian School of Economics and Business Administration, www.ssrn.com.
30. PricewaterhouseCoopers (PwC). 2006. 2006 State of the Auditing Profession Study: Continuous auditing gains momentum. Available at <http://www.pwc.com/us/en/internal-audit/publications/2009-study-internal-audit-profession.jhtml>
31. Natalia Kotchetova, Thomas M. Kozloski, William F. Messier, Jr. 2006, Linkages Between Auditors' Risk Assessments in a Risk – Based Audit Norwegian School of Economics and Business Administration, www.ssrn.com
32. www.bankaudit.com what is the risk based audit.
33. Based_Auditing_Intro.pdf
34. www.IIA.com

ملحق رقم (1) استبانة الدراسة

أخي المستجيب، أختي المستجيبة .. هذه الاستبانة جزء من دراسة تهدف إلى تعرف مدى التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات التدقيق وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية ، تأمل منكم المساهمة في إتمام هذه الدراسة من خلال تقديم إجابات دقيقة عن الأسئلة الواردة فيها لنتمكن من إجراء التحليل المطلوب مع التأكيد أن المعلومات التي ستقدمونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق الاحترام و التقدير

الباحث

القسم الأول: معلومات عامة

يرجى وضع إشارة داخل المربع الذي تراه مناسباً لإجابتك عن كل سؤال من الأسئلة الآتية:

- 1 - التحصيل العلمي داخل المربع الذي تراه مناسباً لإجابتك عن كل سؤال من الأسئلة الآتية:
 دكتوراه غير ذلك
 ماجستير إجازة جامعية دبلوم
- 2 - سنوات الخبرة الوظيفية: أقل من 3 سنوات من 3-5 سنوات أكثر من 5 سنوات
- 3 - المنصب الذي تشغله: مدير مالي مدير إداري
 معاون مدير مالي/ إداري
 مدقق داخلي مدقق مالي رئيس قسم / دائرة

غير ذلك.....

ثانياً: الأسئلة المتعلقة بفرضيات البحث:

(الرجاء وضع إشارة " X " في مكان الإجابة التي يعكس مدى استخدام منهجية التدقيق الداخلي المبنية على تحديد وتقييم المخاطر في المصرف)

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					أ - الإشراف الإداري وعمل الإدارة التنفيذية:
					1 . يقوم مجلس الإدارة بوضع الهيكلية التنظيمية للمصرف ورسم الاستراتيجيات والسياسات العامة ومراجعتها
					2 . إن مجلس الإدارة قادر على تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة المخاطر.
					3. يضع مجلس الإدارة حدوداً للمخاطر التي يمكن القبول بها أو تحملها.
					4. تقوم الإدارة العليا بوضع الهيكل التنظيمي الذي حدده مجلس الإدارة موضع التنفيذ وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقة بين الوحدات الإدارية كافة.
					5. تعمل الإدارة التنفيذية على تطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف.
					6. وضعت الإدارة العليا أنظمة مكتوبة للضبط الداخلي للنشاطات كلها في المصرف.
					7 . تحقق الإدارة العليا تأمين نظام اتصال عملي بينها وبين كافة الوحدات الإدارية كلها وبين هذه الوحدات بعضها مع بعض.
					8 . تقوم الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية.
					9. تلحظ الهيكلية الإدارية للمصرف قسم أو دائرة لإدارة المخاطر .
					10. هناك عملية مراجعة مستمرة لأنظمة التدقيق الداخلي والتأكد من أنها تحيط بأية مخاطر جديدة تواجه المصرف
					11 . تقوم الإدارة التنفيذية بإطلاع الموظفين كافة على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.
					12 . إن الإدارة العليا في المصرف قادرة على تقدير المخاطر التي قد تواجه المصرف نتيجة اعتماده أي نشاط جديد أو استعمال أداة مالية جديدة
					13 . تقوم الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.
					ب- التدقيق الداخلي وفقاً للمخاطر:
					14 . تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد وتصنيف المخاطر الرئيسية الداخلية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف
					15 . تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف المخاطر النشاطات أو مراكز العمل المراد تدقيقها من ناحية تأثيرها في العمل المصرفي.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					16 . تلتزم الإدارة التنفيذية بالمعايير الدولية للتدقيق والرقابة في تقييم وتحديد مخاطر النشاطات المختلفة.
					17 . تعتمد إدارة المصرف خطة سنوية للتدقيق الداخلي مستمدة من الخطة الاستراتيجية ككل والتي تعكس عادة وجهة نظر المؤسسة تجاه المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها.
					18 . يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع الإجراءات المناسبة للتدقيق وفق اسلوب المخاطر الناتجة عن اعتماد نشاط جديد في المصرف أو استعمال أدوات مالية جديدة .
					19 . يتم إعداد ورفع خطة إدارة التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة إلى لجنة التدقيق لاعتمادها مبيناً فيها عدد البرامج المتوقع تنفيذها، ومخاطر النشاطات ، والكلفة والمنفعة، والموارد البشرية اللازمة، وأولويات التنفيذ.
					20 . تتضمن خطة التدقيق الداخلي بناء مصفوفة للمخاطر من خلال بيان مخاطر كافة الأقسام والمكونات والنشاطات الخاصة بمركز العمل المعني.
					21 . يتم تحديد دورية مهام التدقيق وفقاً لسياسة المصرف ودرجة متانة نظام الرقابة الداخلية.
					22 . تتم عملية تقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى النشاطات العامة.
					23 . تضع الادارة التنفيذية اجراءات بشكل سريع لمواجهة الأخطار.
					ج- أنظمة المعلومات والاتصال:
					24 . يتوافر لدى الإدارة التنفيذية أنظمة معلومات (إدارية - مالية - تشغيلية) تسهم في تحسين إجراءات التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر.
					25 . يتوفر إطار تقني كافٍ لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الالكترونية يسهم في تحسين إجراءات التدقيق الداخلي المستند إلى المخاطر.
					26 . تتضمن أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية.
					27 . تتوافر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم الموظفين كافة للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.
					د- نتائج التدقيق ومتابعة العمليات:
					28 . تسهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة التنفيذية في نجاح إجراءات التدقيق وفقاً لأسلوب المخاطر.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					29 . يمكن أن تسهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات التدقيق وفقاً لأسلوب المخاطر.
					30 . تؤدي التفويضات الخاصة المحددة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر.
					31 . تسهم إجراءات اكتشاف المخاطر المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات التدقيق الداخلي.
					32 . تقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق مبدأ فصل المهام وعدم تكليف مهام متعارضة لموظف واحد .
					33 . يتم التعامل مع عمليات التقييم الدوري لعمليات التدقيق الداخلي كجزء من الواجبات اليومية للمصرف.
					34 . يتمتع العاملون في مجال التدقيق الداخلي بكامل صلاحية الوصول إلى السجلات والوثائق الخاصة بأعمال المصرف كلها.
					35 . يتمتع العاملون في التدقيق الداخلي بالتأهيل العلمي والخبرة بشكل جيد .
					36 . يتلاءم نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.